شريط فيديو يفضح اعدام الحرس المدني الاسباني مواطنا مغربيا اعزل بين سبتة والاراضي المغربية

مدريد ـ «القدس العربي»

من حسين مجدوبي:

يشهد التعاون بين المغرب واسبانيا في مجال الارهاب ومكافحة الهجرة السرية تقدما ملحوظا، لكن هذا التقدم لا يمس باقي القضايا الاجرامية وخاصة منها تلك المرتكبة من طرف بعض أفراد الأجهزة الأمنية الاسبانية كما جرى خلال الثلاث سنوات الأخيرة في الحدود بين المغرب وسبتة المحتلة، اذ تأخرت الرباط في ارسال ملف تصريحات شهود أكثر من ثلاث سنوات في جريمة قتل ارتكبتها دورية للحرس المدني وبقيت طي الكتمان حتى تسرب شريط فيديو بثته قناة تلفزيونية هذه الأيام يظهر تفاصيل الجريمة.

ليلة 5 نيسان/ابريل 2004، شهدت الحدود بين سبتة المحتلة والأراضي المغربية وبالضبط عند السور السلكي جريمة اغتيال بشعة نفذها أعضاء من الحرس المدني ضد بعض المغاربة من مهربي السلع التجارية. في تلك الليلة، لم يكن محمد زبير يدرك أن ساعة الحقيقة قد حانت وأنه سيلقى مصيره هناك بسرعة.

شقيقه المفجوع حسن زبير قال لـ«القدس العربي» ان في «مساء ذلك اليوم دخل أخي رفقة بعض أصدقائه الى سبتة للتبضع، شراء أحدية وملابس رياضية ثم القاءها عبر السور السلكي نحو الجانب المغربي» ويستمر «اقتربوا من السور السلكي لالقاء البضائع التي اشتروها وبالضبط في مكان يسمى بوادي الضاويات، لكن دورية للحرس المدني فاجأتهم، هرب أخي وأصدقاؤه نحو مرتفع، وأطلق أفراد الحرس المدني النار تجاه أخي ورفاقه، سمع أحد الهاربين صرخة صادرة عن شقيقي وبعدها الصمت المطلق».

ويضيف «بقي أخي في عداد المفقودين، لم نعثر على أثر له حتى مرور سبعة أيام، نظمت العائلة ومجموعة من الأفراد عمليات بحث وتفتيش على طول الحدود بين الأراضي المغربية وسبتة وبعد سبعة أيام وجدناه عاريا وجثته مرمية في بركة ماء قريبة من السور السلكي، واكتفى الدرك الملكي وقتها بحمل الجثة وأخذ أقوال الشهود الذين كانوا رفقة شقيقي حسن لحظة وقوع الجريمة والذين أكدوا جميع المعطيات التي بثتها قناة التلفزيون أنتينا تريس هذه الأيام.

ومنذ ذلك الوقت ونحن في دوامة قضائية، حيث نطالب المغرب بالتحرك حتى تعاقب الجناة لاسيما وأنهم من أفراد الحرس المدني». الجثة جرى العثور عليها في مكان يسمى سيدي ابراهيم، بعيد بثلاث كلم عن مكان تنفيذ الجريمة، وهذا يعني أن دورية الحرس المدني بعد اغتيالها لمحمد زبير نقلت جثته الى مكان بعيد وألقته في سيدي ابراهيم الذي تعتبر تضاريسه وعرة ويصعب الوصول اليها ولا يمر منها الانسان الا نادرا.

في اسبانيا، رسميا لم تكن هناك جريمة، فقتل زبير كان بالنسبة للسلطات الأمنية مجرد خبر قد يكون صحيحا أو كاذبا، فقد تم ايقاف أربعة من أفراد الحرس المدني وجرى التحقيق معهم ولكنهم عادوا الى العمل، فبسبب عدم ارسال المغرب التشريح الطبي في حينه وغياب الجثة والأدهى من ذلك غياب الرصاصة التي كانت مستقرة في جسم محمد زبير، فالقضاء الاسباني أحال الملف على الأرشيف في انتظار مستجدات.

ولم يكن المستجد هو تحرك الدبلوماسية المغربية وتقديم أدلة جديدة لمساعدة القضاء الاسباني وانما ظهور شريط بثته قناة التلفزيون أنتينا تريس الاسبانية مؤخرا يظهر كيف أن عضوا من الحرس المدني يطلق النار، وشخص يسقط نتيجة الطلقة ثم يتم جره أرضا على شاكلة أفلام رعاة البقر لمسافة غير قصيرة. الشريط يتضمن تسجيل ليلة 5 نيسان/أبريل 2004، وهذا يعني أساسا أن جريمة قتل زبير محمد حقيقية ولا غبار عليها، وعليه، فقد أعاد القضاء فتح الملف في انتظار انابة قضائية من طرف المغرب تتضمن محضر تصريح الشهود لدى الدرك الملكي والرصاصة التي استقرت في جثة الضحية والتي أكدها المحضر الطبي الخاص بالتشريح والذي يحمل رقم 219/م/04.

يذكر أن اسبانيا تصور كل ما يجري في الحدود بين سبتة ومليلية والأراضي المغربية، وتم اخفاء الشريط حتى العثور عليه هذه الأيام وتسريبه الى القناة التلفزيونية.

هذه ليست الجريمة الأولى التي ترتكب في الحدود بين سبتة وباقي الأراضي المغربية، بل وقعت جريمة في تشرين الاول/أكتوبر 2003 عندما أطلق عضو من الحرس المدني النار على محمد لحرش وأرداه قتيلا، وطالبت جمعيات حقوقية في شمال المغرب ووطنيا باجراء بحث وارسال قاضي تحقيق مغربي الى اسبانيا للتحقيق. لكن جريمة قتل لحرش الذي ترك عائلة بكاملها بدون معيل، مثلها مثل جريمة قتل محمد زبير الذي رحل وهو لم يكمل عامه الثالث والعشرين بقيتا بدون جواب من طرف المغرب وبقي الجناة والمجرمون بعيدا عن عقوبة القانون.

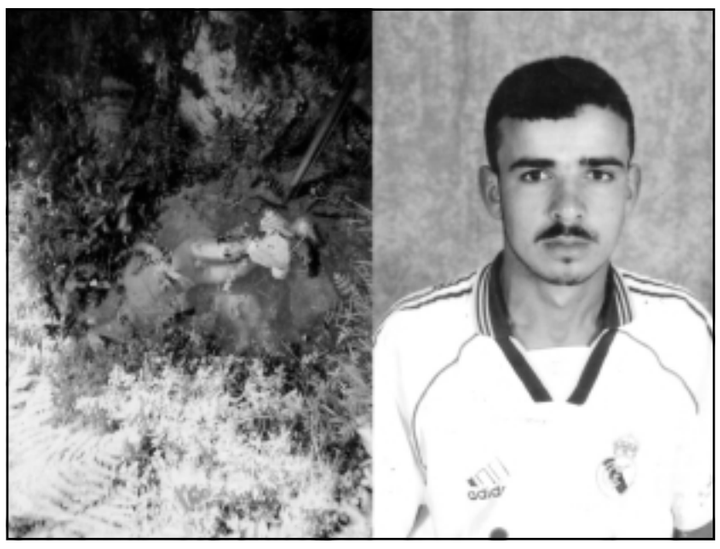

محمد زبير وهو حي يرزق، ثم صوة لجثته بعد أسبوع مرمية في بركة ماء على الحدود مع سبتة

الجزائر: احتمال انزال عقوبة السجن المؤبد في حق المتهمين الرئيسيين في فضيحة مجموعة الخليفة

■ الجزائر ـ «القدس العربي»: قال المحامي فاروق قسنطيني ان المتهمين المحاكمين غيابيا في قضية مجموعة الخليفة يواجهون عقوبة الإعدام كونهم متابعين بـ«جناية».

ولكن قسنطيني الذي تأسس للدفاع عن احد المتهمين في هذه القضية وتحدث على هامش جلسات محاكمة المتهمين الـ 104 المتواصلة منذ الثامن من هذا الشهر بمحكمة جنايات مدينة البليدة، قال ان تنفيذ هذه العقوبة مستبعد كون العدالة الجزائرية لا تصدر احكاما بالاعدام مما جعله يتوقع ان هيئة المحكمة ستصدر في حق المتهمين اقصى عقوبة وهي السجن المؤبد.

يذكر ان الجزائر اوقفت منذ سنة 1994 تنفيذ احكام الاعدام في حق الذين تصدر في حقهم بعد ضغوط دولية رافقت الاحكام التي كانت تصدرها العدالة الجزائرية في حق الاسلاميين المتورطين في اعمال مسلحة.

ومن جهته اكد احد المحامين في هذه القضية لم يشأ الكشف عن هويته في استفسار حول نفس المسألة وقال ان المتابعين بـ«جناية» يمكن ان تصدر في حقهم احكام تتراوح ما بين 5 الى 20 سنة سجنا نافذا بموجب قانون العقوبات.

و تنص المواد 177 و 216 و219 من هذا القانون على احكام سجن تتراوح ما بين 10 الى 20 سنة لكل من يرتكب جرائم تدخل في سياق «تكوين جمعية اشرار» مهما كانت مدة نشاطها او عدد افرادها وتحاول او تقوم بعمل او اعمال اجرامية».

ويتابع المتهمون الرئيسيون في قضية مجموعة الخليفة بتهمة «تكوين جمعية اشرار والسرقة الموصوفة والنصب والاحتيال وخيانة الأمانة والتزوير في محرر مصرفي والرشوة والافلاس بالتدليس في محررات رسمية واستعمالها».

وبموجب قانون العقوبات الذي ستطبق مواده على المتهمين ينتظر ان يواجه رفيق عبد المؤمن خليفة وبعض المقربين منه، وهم في حالة فرار، ايضا اقصى عقوبة، خاصة وان تفاصيل الاستماع الى المتهمين اكدت جميعها انه استفاد من المليارات بالعملة المحلية وبالعملة الصعبة دون ان يترك اثرا او وثائق بما يثبت تصرفه العشوائي في اموال البنك.

وتشمل هذه الاحكام المرتقبة بالاضافة الى الرئيس المدير العام لهذه المجموعة الاقتصادية والمصرفية رفيق عبد المؤمن خليفة كل من وزوجته عميروشن نادية وطايبي سكينة طاوس وبايشي فوزي الذي كان يشغل مدير الخزينة الرئيسية وبوعبد الله سليم مولاي علي وكيرمان عبد الوهاب محافظ بنك الجزائر الاسبق وشقيقه كيرمان عبد النور وزير الصناعة (1991 ـ 1992) وابنته ياسمين اضافة الى مسؤولين اخرين في البنك.

وسيحاكم هؤلاء حسب ما اشارت اليه رئيسة الجلسة في بداية المحاكمة يوم الثامن من الشهر الجاري غيابيا كونهم لم يستجيبوا لاستدعاء العدالة.

احمدي نجاد يلتقي بوتفليقة خلال توقفه في الجزائر

■ الجزائر ـ اف ب: افاد مصدر في الرئاسة الجزائرية ان الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد يلتقي اليوم الثلاثاء نظيره الجزائري عبد العزيز بوتفليقة خلال توقفه الرئيس الايراني في العاصمة الجزائرية لاسباب تقنية في طريق عودته من الاكوادور.

واضاف المصدر ان احمدي نجاد سيجري مناقشات مع الرئيس بوتفليقة في مطار الجزائر لكنه لن يدلي باي تصريح.

ولم يعط المصدر اي توضيحات حول الوجهة التي سيقصدها احمدي نجاد بعد توقفه في الجزائر.

ووصل احمدي نجاد ليل الاحد الاثنين الى الاكوادور للمشاركة في احتفالات تنصيب الرئيس المنتخب الجديد رافاييل كوريا.

وكان الرئيس الايراني بدا جولة في امريكا اللاتينية بزيارة الى الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز الذي يدعم البرنامج النووي الايراني.

السجن ثلاث سنوات مع وقف التنفيذ لصحافيَين مغربيَين ادينا بالاساءة للدين الاسلامي والملك

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

تلقت الاوساط الصحافية المغربية بارتياح الحكم الصادر بحق اسبوعية «نيشان» رغم تحفظها على الادانة وما يمكن ان تشكل سابقة في تقييد حرية الصحافيين وتعاطيهم مع ملفات وقضايا المجتمع المغربي.

وقضت محكمة من الدرجة الاولى بالدار البيضاء يوم امس الاثنين بثلاث سنوات حبسا موقوفة التنفيذ في حق ادريس كسيكس مدير نشر أسبوعية «نيشان» والصحافية سناء العاجي اللذين توبعا بجنحة «نشر وتوزيع مكتوبات منافية للأخلاق والآداب طبقا لقانون الصحافة».

ونشرت الاسبوعية الصادرة عن مؤسسة «تل كيل» باللغة العربية الفصحى المزوجة باللهجة العامية المغربية في عددها من 9 الى 15 كانون الاول/ديسمبر الماضي ملفا تحت عنوان «النكت: كيفاش المغاربة كيضحكوا على الدين والسياسة والجنس» حرك اطرافا لتثير تساؤلات حول حدود حرية الصحافة كما نجحت هذه الاطراف بتحفيز دول خليجية لبدء حملة واسعة ضد المغرب وصحافته وهو ما دفع برئيس الحكومة المغربية وبعد اكثر من عشرة ايام من نشر الملف الى مصادرة اعداد الاسبوعية من السوق ومنع تداولها وايقاف صدورها وهو ما اثار موجة استنكار الصحافيين المغاربة والهيئات الحقوقية واعتبرت قرار رئيس الحكومة استخداما لقانون تتحدث الدولة عن تغييره قريبا.

وقضت المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء بغرامة مالية قدرها 80 ألف درهم يؤديها تضامنا ادريس كسيكس والصحافية سناء العاجي التي اعدت الملف مع منع أسبوعية «نيشان» من الصدور لمدة شهرين.

وطالبت النيابة العامة خلال مرافعتها في جلسة يوم الاثنين ثامن كانون الثاني/يناير الجاري «منع الأسبوعية من الصدور ومؤاخذة مدير النشر والصحافية، ومنعهما من مزاولة المهنة»، مع عدم تمتيعهما بظروف التخفيف، في حين التمس الدفاع البراءة لموكليه مما نسب اليهما وذلك لـ«حسن النية»، وهي المطالب التي وصفتها صحف مغربية بمطالب اعدام حرية الصحافة بالمغرب.

وكانت نقابة الصحافيين المغاربة قد اعلنت في وقت سابق رفضها لقرار رئيس الحكومة بمنع اسبوعية «نيشان» ومصادرة اعدادها مع تأكيدها على دعوتها للصحافة المغربية لاحترام قيم المجتمع المغربي.

ونقلت فرانس برس عن كسيكس قوله بعد صدور الحكم امس «اشعر بالارتياح لان القاضي لم يأخذ في الاعتبار عناصر غير معقولة في عريضة الادعاء وبينها خاصة المنع من ممارسة المهنة» مضيفا انه سيطلب استئناف الحكم.

واضاف كسيكس «ارى ان الحكم يعيد الجدل بشأن الاحكام التي تحجب الحريات عن الصحافيين واشعر بالاسف للمنع المؤقت لصدور نيشان لان ذلك يمثل عقوبة اقتصادية شديدة».

واعتبر محامي الصحيفة شوقي بنيوب ان قانون الصحافة يجب ان يتم تعديله وقال «ادعو (الاعلاميين) المهنيين والبرلمان الى النظر بسرعة في قانون الصحافة».

ودعا ضمنا الصحافيين الى الضغط على «السلطات العامة من اجل حذف المواد التي تنص على الحرمان من الحرية باسرع ما يمكن».

واعرب وزير الاعلام المغربي نبيل بن عبد الله عن ارتياحه «لعدم الحكم على الصحافيين الاثنين باحكام سجن نافذة».

وقال لوكالة فرانس برس «اذا سارت الامور كما يجب فان مشروع الحكومة حول الصحافة الذي يلغي في 20 من 24 مادة منه الاحكام بالسجن النافذة، سيعرض على دورة البرلمان في الربيع» المقبل.

غير انه اشار الى انه «بالاتفاق مع النقابة الوطنية للصحافة المغربية (اعلاميون) وفدرالية ناشري الصحف (اعراف) سيتم الابقاء على عقوبة السجن في اربع من مواد القانون ترتبط بالقيم الدائمة للمملكة والنظام العام» في اشارة الى الدين والوحدة الترابية والنظام الملكي.

الصحافيان ادريس كسيكس وسناء العاجي بالمحكمة امس

اعتراض ثمانية مهاجرين مغاربة بجزر الكناري

■ الرباط ـ «القدس العربي»: ذكر مصدر أمني بجزر الكناري أن الحرس المدني الاسباني اعترض صباح امس الاثنين قاربا يقل ثمانية مهاجرين سريين من المغرب كانوا يحاولون الوصول الى سواحل جزيرة لانزاروتي الكنارية.

ونقلت وكالة الانباء المغربية عن متحدث باسم قيادة الحرس المدني بلاس بالماس أنه تم تحديد موقع القارب حوالي منتصف الليل وعلى بعد خمسة أميال بحرية من الجزيرة، بواسطة رادارات مصلحة المراقبة الخارجية.

وأشار المصدر ذاته الى أنه ستتم احالة أحد الركاب، يشتبه في كونه مهرب هؤلاء المهاجرين السريين، على العدالة بتهمة مخالفة قانون اقامة الأجانب، في حين تم تسليم مرافقيه للشرطة الوطنية الاسبانية قصد ترحيلهم.

يذكر أن أزيد من 400 مهاجر سري كانوا قد وصلوا الى جزر الكناري على متن قوارب منذ مطلع السنة الجارية.

اصابة 31 راكبا في حادث سير جماعي بالمغرب

■ الرباط ـ «القدس العربي»: أصيب 31 شخصا بجروح، اصابة أحدهم خطيرة، في حادث اصطدام وقع صباح امس الاثنين بين عدة وسائل للنقل على الطريق الرابطة بين مدينتي سطات وبرشيد بجنوب الدار البيضاء العاصمة الاقتصادية للمغرب.

وحسب مصادر من الوقاية المدنية فان الاصطدام وقع بين خمس شاحنات وثلاث حافلات لنقل المسافرين وسبع سيارات خفيفة وحافلة للنقل الحضري.

وعزت المصادر ذاتها سبب وقوع حادث الاصطدام الى الضباب الكثيف الذي كان يخيم على المنطقة ويحول دون وضوح الرؤية.

انصار «العدل والاحسان» الاسلامية المحظورة تظاهروا امس بالدار البيضاء للمطالبة بالافراج عن زملاء لهم تعتقلهم السلطات بدون تهم واضحة

متابعة ثلاثة مغاربة في الرباط بتهم تتعلق بالارهاب

■ الرباط ـ «القدس العربي»: افاد مصدر قضائي مغربي أن قاضي التحقيق بمحكمة الاستئناف بمدينة سلا استمع امس الاثنين لأول مرة في اطار الاستنطاق التمهيدي لثلاثة متهمين يتابعون في اطار قانون مكافحة الارهاب.

ويتابع المتهمان اللذين اشارت لهما وكالة انباء المغربية بـ«م ب» و«خ ب» من الدار البيضاء بتهم «تكوين عصابة اجرامية لاعداد وارتكاب أعمال ارهابية في اطار مشروع جماعي يهدف الى المس الخطير بالنظام العام بواسطة التخويف والترهيب والعنف».

ويتابع المتهم «ك م» من مدينة الرباط بتهم «تكوين عصابة اجرامية لاعداد وارتكاب أعمال ارهابية والانتماء الى جماعة دينية محظورة».

وفي الدار البيضاء أرجأت الغرفة الجنحية بابتدائية المدينة امس الاثنين الى يوم الاثنين القادم ، النظر في قضية يتابع فيها ثلاثة من أعضاء «جماعة العدل والاحسان» شبه المحظورة وغير المعترف بها، بتهمة «عقد اجتماع عمومي غير مرخص له»، وجاء قرار التأجيل، في أول جلسة للنظر في هذا الملف، وذلك لتمكين الدفاع من اعداد مرافعاته.

مغاربة يحيون ذكرى «انتفاضة» 1984

■ الرباط ـ «القدس العربي»: تنظم فعاليات حقوقية مغربية سلسلة نشاطات بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لما يعرف بالمغرب بـ«انتفاضة 1984» التي احتج فيها المغاربة على قرارات حكومية برفع اسعار مواد غذائية وراح ضحيتها العشرات من القتلى في عدد من المدن المغربية خاصة مدن الشمال ومدينة مراكش.

وينظم المنتدى المغربي للحقيقة والانصاف والجمعية المغربية لحقوق الانسان قافلة التضامن بمدينة القصر الكبير (شمال المغرب) يوم السبت 27 كانون الثاني/يناير الجاري قافلة تضامن مع ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بالقصر الكبير تحت شعار: «انتفاضة كانون الثاني/يناير 1984 المجيدة... ذاكرة حية من أجل الحقيقة والانصاف».

ويتضمن برنامج القافلة افتتاح معرض اعمال الفنان الحقوقي محمد النضراني وتوقيع كتاب حول ذاكرة التعذيب بمعتقل اكدز (مجموعة بنو هاشم) وندوة حول: الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان انتفاضة كانون الثاني/يناير 1984 .

الاحزاب المغربية تستعد للانتخابات التشريعية وسط جدل مستمر حول قوانين تنظم وجودها وعملها

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

تسارع الاحزاب المغربية في ترتيب اوضاعها الداخلية تمهيدا للانتخابات التشريعية المقرر اجراؤها في الخريف القادم والتي تراهن عليها مكونات المشهد السياسي المغربي كمحطة اساسية في التحولات التي تعرفها الاحزاب وتعرفها البلاد، باعتبار ان تلك الانتخابات اعلان عن نهاية المرحلة الانتقالية.

واذا كانت القوانين المنظمة للانتخابات ما زالت محل نقاش ساخن، مع احتمالات طلب احزاب وتيارات يسارية، ترى في القوانين الجديدة انتهاكا للديمقراطية والمساواة، تحكيما ملكيا او رفع دعوى قضائية امام المحكمة الدستورية. فان هذه القوانين القائمة على اللائحة الاقليمية، لا تسمح لاي حزب سياسي مهما كان ثقله الفوز بالاغلبية وهو ما يدفع الاحزاب لترتيب تحالفاتها المستقبلية منذ الان.

واذا كانت السلطات تسعى لتبديد مخاوف غربية من احتمالات حصول حزب العدالة والتنمية الاصولي المعتدل على المرتبة الاولى في مجلس النواب القادم مما قد يؤهله لرئاسة الحكومة، حسب دراسات نشرتها مؤسسات امريكية، فان الكثير من المحللين ما زالوا يعتقدون بعودة التحالف الحكومي الحالي والمكون من اليسار والوسط الليبرالي.

وبانتظار بلورة هذه التحالفات والحسم في مسألة القوانين، عرف المشهد الحزبي المغربي خلال الاسابيع الماضية سلسلة مؤتمرات لملائمة قوانينها مع القانون المنظم للاحزاب، كان اخرها حزب التجديد والانصاف الذي عقد السبت بالرباط مؤتمره الوطني الأول بحضور ممثلين عن عدد من الأحزاب السياسية والنقابات وفعاليات من المجتمع المدني.

وأوضح شكير أشهبار رئيس الحزب، في افتتاح المؤتمر، أن هذا الاجتماع يهدف أساسا الى «ملائمة تنظيم الحزب مع المقتضيات الجديدة لقانون الأحزاب السياسية وتجديد هياكل الحزب حتى تتلائم مع القانون الجديد».

وذكر أشهبار بأن «تجديد واغناء الحياة الحزبية بالمغرب ومصالحة المواطنين مع السياسة كانت وراء الظروف التي دفعت الى تأسيس حزب التجديد والانصاف سنة 2002».

وأعلن حزب التجمع الوطني للأحرار (مشارك بالحكومة) عن عقد مؤتمره الوطني نهاية اذار/مارس 2007.

وأوضح بيان صحافي للمكتب التنفيذي للحزب أن قرار عقد المؤتمر اتخذ خلال اجتماع للمكتب السبت بالرباط، برئاسة أحمد عصمان رئيس الحزب وبحضور جل أعضائه.

وأضاف البيان أنه تقرر أيضا أن تعقد قبل المؤتمر الوطني اجتماعات للجنة المركزية والمؤتمرات الاقليمية والجهوية.

وكان حزب الاستقلال قد عقد الخميس مؤتمرا استثنائيا لملائمة قوانينه مع القانون الجديد كما عقد كل من الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب العدالة والتنمية مؤتمرات مماثلة.

وأعطى حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الانطلاقة الرسمية لمسلسل تحضير البرنامج الانتخابي الاتحادي لخوض استحقاقات سنة 2007.

وقال محمد اليازغي الامين الأول للحزب أن هذا اللقاء حضره أعضاء المكتب الوطني والممثلون الجهويون، اضافة الى كفاءات اما من داخل الحزب واما متعاطفة معه، «حتى يكون اعداد البرنامج شأنا عاما».

وأبرز أن الحزب أخرج «اعداد البرنامج من المكاتب ومن ذوي الاختصاص والخبراء الى الفضاء الوطني، ليكون شأنا مغربيا لكل المواطنين».

ويرتكز هذا البرنامج على محاور تهم «تمكين أجيال اليوم من مفاتيح الغد» و«توفير مناخ الانتاج المؤهل والمتنامي والمستدام» و«تطوير آليات بناء مجتمع متماسك ومتضامن وفعال» و«تأهيل المجالات لتدبير الحاضر ومواجهة المستقبل» و«تقوية الاسرة واعتماد مقاربة النوع الاجتماعي» و«ترسيخ الانفتاح والتنوع ودعم الطرق الحديثة للتعبير والتواصل» و«تسريع الاصلاح المؤسساتي لخدمة الديمقراطية والتنمية والاستقرار» و«المغرب في المحيط الاقليمي والدولي».

ومن المنتظر أن تنطلق السبت القادم مجموعات عمل تنكب على توضيح مضامين محاور الأوراش الأساسية في البرنامج، لتنتهي بوضع مشروع الوثيقة التركيبية لكل محور، قبل تقديم مشروع الوثيقة التركيبية الاجمالية، في31 اذار/ مارس المقبل.

وأبرز محمد اليازغي أن الأهداف الأساسية للبرنامج تتمثل أساسا في وضع تقييم رزين لتجربة الحزب في تدبير الشأن العام، بجوانب ضعفها وقوتها، وصياغة برنامج دقيق ومتميز للدفع بالاصلاحات الى الأمام مع الأخذ بعين الاعتبار خلاصات ودروس هذه التجربة.

وأشار الى أن عملية تحضير البرنامج تشكل مناسبة «لفتح حوار مكثف وهادئ مع مجموع الفعاليات الوطنية والجهوية، ومن خلالهم مع مجموع المواطنين»، معربا عن أمله في أن تكون كذلك فرصة «للتأمل العميق والجريء بشأن المتطلبات والاكراهات التي تحول دون الرفع من وتيرة الاصلاحات»، وفي أن يتركز الاهتمام على نوعية الاصلاحات والأوراش الجديدة التي يجب فتحها في أقرب الآجال لضمان شروط التأهيل الشامل.

وقال رئيس اللجنة التحضيرية حبيب المالكي، ان برنامج الحزب يسعى الى «الاستمرار في بناء مغرب قوي ومتماسك وموحد والرفع وتقوية وتيرة ادماج المرأة في التنمية»، وقال أن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يتوفر على «اقتراحات جريئة» حول هذا الادماج وسبل تعزيزه.

وأعلن الحزب الاشتراكي عن انضمام عشرات من أعضاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي السابق الى صفوفه.

وأوضح عبد المجيد بوزوبع الأمين العام للحزب الاشتراكي في ندوة صحافية تم تنظيمها تحت شعار «الوحدة والديمقراطية أساس بناء الحزب الاشتراكي القوي» أن انضمام هؤلاء الأعضاء جاء بعد جملة من الاجتماعات التي سبقت وتلت المؤتمر التأسيسي للحزب الاشتراكي، وأن مسألة التمثيلية داخل اطارات الحزب لكل المنضمين الجدد مكفولة بطريقة سلسلة.

وأضاف أنه في البيان الختامي للمؤتمر التأسيسي للحزب تم التنصيص على أن المجلس الوطني والمكتب السياسي سيبقيان مفتوحين لاستقبال أطر حزبية جديدة، موضحا أن ما ينيف عن 60 من كوادر (الحزب الاشتراكي الديمقراطي) السابق المنضمين للحزب الاشتراكي سيلتحقون بالمجلس الوطني فيما ستخصص ستة أو سبعة مقاعد داخل المكتب السياسي لأطر أخرى منهم.

وعقد المؤتمر التأسيسي للحزب الاشتراكي نهاية تشرين الاول/ أكتوبر الماضي تحت شعار «مغرب المستقبل، مغرب المؤسسات والمواطنة» وذلك بعد خلافات عرفها المؤتمر الوطني الاتحادي.

وأكد مصطفى مشيش العلمي باسم المنضمين الجدد أن قرار هذه المجموعة الانخراط في صلب الحزب الاشتراكي خامرها منذ اذار/ مارس الماضي وتم لهذا الغرض تشكيل لجنة برئاسته للحسم في هذا الأمر، مشيرا الى أنه بعد الاطلاع على القانون الأساسي للحزب الاشتراكي ونظامه الداخلي بعد تأسيسه، استقر العزم على القيام بهذه الخطوة.

وفي ما يخص تأثير هذا الانضمام على خريطة التحالفات، اتفق بوزوبع ومشيش العلمي على أن من شأن تحالف من هذا الصنف أن يزيد من «قوة التيار الاشتراكي المعارض» مؤكدين على أن مسألة التحالفات ضرورية سواء ضمن العائلة الاشتراكية أو مع بعض الأحزاب الديمقراطية لتهيئة القاعدة لمواجهة الاستحقاقات المقبلة.

وجدد بوزوبع التأكيد على أن الحزب الاشتراكي يتبنى بالكامل المشاريع والمقررات الصادرة عن المؤتمر التأسيسي للحزب، ويعبر عن قناعته الكاملة بوحدة القوى الديمقراطية والاشتراكية لبناء مغرب المستقبل.

وكان الحزب الاشتراكي الديمقراطي برئاسة أمينه العام عيسى الورديغي قد عقد مؤتمرا عاديا في وقت سابق من العام الماضي واعلن حل الحزب والاندماج بالاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

وأكد مشاركون في مائدة مستديرة حول انتخابات 2007 ، نظمت السبت بالرباط، أن المشاركة المكثفة للناخبين في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة تعد عاملا حاسما في تشكيل الخريطة السياسية الجديدة بالمغرب.

وأجمع ممثلو كل من الحركة الشعبية والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال وحزب العدالة والتنمية وحزب التقدم والاشتراكية والحزب الاشتراكي الموحد، على أن وحدها المشاركة المكثفة للناخبين، وخاصة الشباب منهم، قادرة على احداث تغيير في المشهد السياسي بعد الانتخابات المقبلة.

وأكد المتدخلون خلال هذا اللقاء الذي أداره الباحث نجيب أقصبي، على ضرورة مواصلة الاصلاحات التي تم اطلاقها والتي تهم العديد من المجالات وخاصة التعليم ومحاربة الفقر.

وقال الحسن حداد، من الحركة الشعبية «نأمل في حصول تغيير في اطار الاستمرارية انطلاقا من سنة 2007 ، وفي تحالف حكومي منسجم» مضيفا أنه يجب المضي قدما في الاصلاحات خاصة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وقدم مصطفى خليفي من حزب العدالة والتنمية بعض السيناريوهات التي يمكن أن تفرزها الانتخابات المقبلة خاصة ما يتعلق باحتمال مشاركة حزبه في الحكومة.

وقال «رغم أن البرامج السياسية تدور حول نفس المحاور الكبرى الا أن هناك اختلافات على مستوى الأولويات» مشيرا الى أن الأحزاب السياسية مدعوة الى تقديم أفكار جديدة لبث روح جديدة في الحقل السياسي المغربي.

وأكد عيسى الورديغي عن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أن رهانات 2007 تهم أساسا تجديد التحالفات القائمة على مبادئ الحداثة والتعددية والتسامح على مستوى الخطاب والممارسة على حد سواء.

وقال امحمد غرين ممثل حزب التقدم والاشتراكية ان هناك ثلاثة صيغ من التحالفات وهي الكتلة أو اليسار الديمقراطي بالمعنى الواسع للكلمة، والحركة الشعبية وأخيرا حزب العدالة والتنمية ومؤيديه.

وأضاف أن التحالفات يجب أن تتشكل قبل الانتخابات وعلى أساس برامج مما سيساعد الناخبين على اختيار من ستؤول اليه أصواتهم.

ووصف محمد الساسي عن حزب الاتحاد الاشتراكي الموحد الانتخابات بالمغرب على أنها «انتخابات توافقية» مشيرا الى أن حزبه يدعو الى مسار اصلاحي، واستراتيجية تكون ثمرة لتظافر جهود الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

واعرب نزار البركة من حزب الاستقلال عن أمله في أن تسفر انتخابات 2007 «عن أقطاب منسجمة» مضيفا أن المغرب يعرف حاليا حالة من «اللامبالاة» تجاه كل ما هو سياسي، وفقدان الثقة في الأحزاب السياسية من قبل الشباب والنخب على السواء.